

الدرس السابع: الإصلاحات السياسية - عهد الأمان ودستور 1861م
المادة: تاريخ وجغرافيا | الوحدة: التاريخ (الدرس 7) | المستوى: السنة السادسة ابتدائي (تونس)

الدَّرْسُ السَّابِعُ: الإِصْلَاحَاتُ السِّيَاسِيَّةُ: عَهْدُ الْأَمَانِ وَدَسْتُورُ 1861م

taalimtn.com



□ أهداف الدرس التعليمية والتاريخية:

- تعرّف ظروف إعلان عهد الأمان (10 سبتمبر 1857م) في عهد محمد باي: فهم الدوافع الداخلية والاضغوطات القنصلية الأجنبية.
- تحليل مبادئ عهد الأمان البارزة: الاستدلال على إقرار المساواة أمام القانون والعدالة والحرية الدينية وحماية الأرواح والأموال.
- دراسة صدور دستور 1861م في عهد محمد الصادق باي: فهم أهميته كأول دستور مكتوب في العالم العربي والإسلامي وفصل السلطات.
- تقييم نتائج الدستور ومحدوديته: الاستدلال على تزايد النفوذ الأجنبي، وتأسيس المجلس الأكبر، وإثقال كاهل الشعب قبل تعليق الدستور سنة 1864م.

1. ظروف إعلان عهد الأمان (10 سبتمبر 1857م)

شهدت البلاد التونسية في منتصف القرن التاسع عشر تحولات سياسية حاسمة تحت تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية المتفاقمة والضغط الاستعماري الأوروبية المتزايدة. وعقب حادثة إعدام المواطن التونسي اليهودي «باطو سفس» سنة 1857م، استغلت قناصل الدول الأجنبية (وخاصة قنصل فرنسا وقنصل بريطانيا) الحادثة للضغط المباشر على محمد باي (1855 - 1859م) وهددوا بالتدخل العسكري والإنزال البحري في ميناء حلق الوادي.

وأمام هذه الضغوطات القنصلية الحادة، إلى جانب دعوات العلماء والمصلحين التونسيين ك أحمد بن أبي الصياف والشيخ محمود قابادو بضرورة الحد من الحكم المطلق وإقرار العدالة، أعلن محمد باي في 10 سبتمبر 1857م وثيقة تاريخية سميت بـ «عهد الأمان» (أو الوثيقة الأساسية للإيالة التونسية).



شكل 1: إعلان عهد الأمان بقصر باردو (10 سبتمبر 1857م) بحضور العلماء والقناصل

2. المبادئ الكبرى لعهد الأمان وأهميته التاريخية

تضمن عهد الأمان 11 بنداً أساسياً شكّلت نوات الحقوق المدنية والسياسية في تونس. وكان من أبرز مبادئه:

- تأمين كافة سكان الإيالة التونسية (مسلمين وغير مسلمين) على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم.
- المساواة بين جميع السكان في الجباية والمحاكمة أمام القانون دون تمييز ديني.
- حرية التجارة والامتلاك للأجانب والمقيمين وتنظيم الخدمة العسكرية.

ومثل عهد الأمان خطوة تاريخية أولى نحو إنهاء الحكم المطلق وتأسيس دولة القانون والمواطنة في تونس.

3. إصدار دستور 1861م ومؤسسة المجلس الأكبر

واصل محمد الصادق باي (1859 - 1882م) المسار الإصلاحي بجهود وزيره المصلح أحمد بن أبي الضياف، حيث تم في 26 أبريل 1861م إصدار «قانون الدولة التونسية» المعروف بـ «دستور 1861م»، وهو أول دستور مكتوب في تاريخ العالم العربي والإسلامي.

ونص الدستور على تنظيم السلطات وتحديد صلاحيات الباي والوزراء، وتأسيس «المجلس الأكبر» (برلمان يتكون من 60 عضواً) لمراقبة تصرفات الباي والوزراء والمصادقة على القوانين والضرائب والديون.



شكل 2: إعلان دستور 1861م أول دستور مكتوب في العالم العربي والإسلامي

4. نتائج الدستور ومحدوديته وتداعيات تعليقه (1864م)

رغم الأهمية التاريخية والحضارية لدستور 1861م، إلا أن تطبيقه شهد ثغرات ومحدودية؛ إذ استغل التجار والأجانب بنود حرية الملكية والتجارة للهيمنة على العقارات والأسواق، وانحرف بعض الوزراء كـ مصطفى خزندار باستغلال صلاحياتهم لزيادة القروض المالية والضرائب.

وأدت مضاعفة ضريبة المجبة سنة 1864م لتنفيذ بنود الميزانية إلى اندلاع ثورة علي بن غداهم العارمة، مما دفع محمد الصادق باي إلى تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الأكبر في مايو 1864م.

5. جدول ملخص للإصلاحات السياسية (1857 - 1861م)

وثيقة الإصلاح السياسي	أبرز البنود والمؤسسات	المكاسب والتداعيات
عهد الأمان (10 سبتمبر 1857م)	تأمين الأرواح والأموال، المساواة أمام القانون والجبابة، وحرية التجارة.	إقرار حقوق المواطنة والحد من استبداد الحكم المطلق.
دستور 1861م (26 أبريل 1861م)	تحديد صلاحيات الباي والوزراء، وتأسيس المجلس الأكبر (60 عضواً).	أول دستور مكتوب بالشرق العربي وإرساء فصل السلطات.
تعليق الدستور (مايو 1864م)	حل المجلس الأكبر وتجميد بنود الدستور إثر ثورة علي بن غداهم.	العودة للحكم المطلق وتفاقم الأزمة المالية والسيطرة الأجنبية.